قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

لجان المراجعة كآلية لتحسين جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة

Audit committees as a mechanism to improve the quality of informational content and establish governance

رياض زلاسي [1] *، عاشور حيدوشي [2].
[1] مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية، جامعة البويرة، الجزائر.
[2] مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية البويرة، جامعة البويرة، الجزائر.

Key words:

Audit Committee;

Informational content;

Corporate governance.

Abstract

The audit committee plays a key role in improving the quality of information content as an important internal mechanism within the corporate governance system. In fact, its effectiveness depends on the presence of several factors mainly related to its characteristics represented in the size of the committee, the independence of its members and their professional experience, and defining the tasks, as the published information content is considered the main nerve of the management of any economic project, as it represents a link between companies and their branches and between the company and the users of that information published during the decision-making process.

Through the audit committee's tasks and the role assigned to it, it works to ensure the presentation of financial statements of high quality, credibility and reliability, in order to reflect the actual reality of the institution and thus establish the principles of governance. It contributes to improving the quality of information content, thus activating and establishing governance rules by examining and evaluating the internal control system and the work of the external auditor, as well as coordination between the internal and external auditors, and also directing the work of the internal auditor to serve the objective of the audit.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2020-04-18

المراجعة : 2020-08-31

القبول : 2020-09-17

الكلمات المفتاحية:

لجنة المراجعة؛

المحتوى المعلوماتي؛

حوكمة الشركات.

ملخص

تؤدي لجنة المراجعة دورا رئيسيا في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي باعتبارها آلية داخلية جد هامة ضمن نظام حوكمة الشركات، وفي الواقع فإن فعاليتها تعتمد على وجود عدة عوامل ترتبط أساسا بخصائصها المتمثلة في حجم اللجنة، استقلالية أعضاءها وإلمامها بالجوانب المالية والمحاسبية وكذا الخبرة المهنية، وتحديد بوضوح المهام والمسئوليات المنوطة بها، حيث يعتبر المحتوى المعلوماتي المنشور العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي كما أنه يمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي تلك المعلومات المنشورة عند عملية اتخاذ القرارات.

فمن خلال ما تقوم به لجنة المراجعة من مهام والدور المنوط بها، تعمل على ضمان تقديم قوائم مالية بجودة عالية وذات مصداقية وموثوقية، حتى تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة وبالتالي إرساء مبادئ الحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى أنه: إنطلاقا من الدور الذي تقوم به لجان المراجعة فإن ذلك يساهم في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي، وبالتالي تفعيل وإرساء قواعد الحوكمة من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعمل المراجع الخارجي، وكذا التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، وأيضا توجيه عمل المراجع الداخلي بما يخدم هدف المراجعة.

* Corresponding author at : University of Bouira. Algeria.
Email : riadh_eco@yahoo.fr

1. مقدمة

نتيجة الإنهيارات المالية المختلفة التي شهدتها العديد من الاقتصاديات، والتي ترجع في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، حيث أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من محتوى معلوماتي وذلك خلاف الحقيقة هذا من ناحية، إضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية من ناحية أخرى، وبالتالي فقدان الثقة في مخرجات النظام المحاسبي ومهنة المحاسبة، وبغية تعزيز الثقة لدى كافة الأطراف المستخدمة للمحتوى المعلوماتي تعتبر لجان المراجعة كآلية قصد تحسين الرقابة والتأكد من فعاليتها، وكذا العمل على تعزيز وإرساء دعائم الحوكمة.

إشكالية الدراسة

لأجل معرفة الدور الذي تقوم به لجان المراجعة كآلية لتحسين جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة وكذا الإلمام بجوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- في ظل الاهتمام بموضوع لجان المراجعة، لماذا الإلحاح على ضرورة إنشائها وتفعيلها؟

- هل للمحتوى المعلوماتي دور في إرساء مبادئ الحوكمة؟

- ما مدى فعالية لجان المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- القيمة الجوهرية التي تتضمنها لجنة المراجعة باعتبارها آلية تساهم في زيادة مراقبة عمليات التقرير المالي والتأكد من مصداقيتها، وتدعيم استقلال عملية المراجعة.

- المكانة التي يحتلها المحتوى المعلوماتي وانعكاساته على دعم وإرساء دعائم الحوكمة.

الدراسات السابقة

- دراسة عوض بن سلامة الرحيلي سنة 2008، تحت عنوان: **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية وكذا أسباب ودوافع انتشارها في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة مع بحث دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة لها دور مهم في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

- دراسة رشا حمادة سنة 2010، تحت عنوان: **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سوريا، وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة من وجهة نظر عينتي الدراسة.

- دراسة مجدي محمد سامي سنة 2009، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.**

هدف الدراسة هو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، ولقد توصلت إلى أن لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لم تحظى بالإهتمام الكافي، سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

- دراسة يونس زين سنة 2014، **أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات.**

هدف هذه الدراسة هو تحليل وتحديد دور لجان المراجعة في تعزيز استقلال مراجع الحسابات وهذا من خلال التعرف على عمل مراجع الحسابات في المؤسسات الجزائرية وواقع استقلاله حسب التشريع الجزائري، وكذا معرفة أهمية إنشاء لجان المراجعة في مختلف المؤسسات الجزائرية بعد محاولات تطبيقها في البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن إنفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق سوف يعمل بالتأكيد على تحفيز المؤسسات الجزائرية إلى الاتجاه نحو تكوين آليات جديدة للتحكم والرقابة ومنها لجان المراجعة وهذا يعتبر خطوة جيدة نحو الإدارة المثلى وكذا التطبيق الجيد لمفهوم الحوكمة.

- عرض الفجوة البحثية للدراسة: بعد استعراض بعض الدراسات والتي تعتبر كقاعدة لانطلاق الدراسة الحالية، حيث تميزت

عن غيرها من الدراسات بما يلي:

محاولة ربط مدى إسهامات لجان المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي وكذا تفعيل وإرساء دعائم الحوكمة في الجزائر وهذا من خلال التحليل النظري والدراسة الميدانية.

2. الإطار النظري للجنة المراجعة

تحظى لجان المراجعة (Comités d'Audit) باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصى العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة. (**سامي**، 2009)

ففي سنة1967 أوصى المجمع الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وفي عام 1972 فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية(SEC) توصيات بإنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشائها، وفي سنة 1999 أصدرت لجنة بلو ريبون (Blue Ribbon Committee) مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية، وفي سنة 2002 صدر قانون ساربنس أوكسلي الذي ألزم جميع الشركات بإنشاء لجان المراجعة، وبين دورها في منع حدوث الانهيارات المالية (حمادة، 2010)، وسنة 2003 تم إصدار تقرير (Smith Report) الذي تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للمؤسسات، كما طالب هذا التقرير المؤسسات بضرورة أن يكون للجان المراجعة تقريرا سنويا يتم نشره حيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل أعضاء اللجنة (سليمان، 2009)، وأما في المملكة المتحدة سنة 1992 أصدرت إحدى اللجان(Committee on The Financial Aspect Corporate Governance) تقريرها حيث تعترف بأهمية دور لجان المراجعة في تأكيد نزاهة القوائم المالية. (**غالي**، 2001)

2. 1. لجنة المراجعة وأسباب وجوب إنشائها

تعد لجان المراجعة أحد أهم أدوات الرقابة في شركات المساهمة وأهم دعائم إرساء قواعد الحوكمة، فهي مكون رئيسي في التأكد على مدى جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية الفعالية. (**مفروم و مصيطفى، المجلد** 9 **العدد** 2 (2016))

وتعرف لجنة المراجعة على أنها «إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، كما تعتبر حلقة وصل بين المراجع الخارجي والإدارة والمراجع الداخلي، حيث تعمل على تفعيل أداء المراجعة الداخلية والخارجية وبالتالي إعطاء صورة صادقة تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة».

ونشير إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تقوم على وجوب إنشاء وتفعيل لجنة المراجعة وهي: (**إبراهيم**، 2009)

أ- تحقيق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير خاصة في الشركات العظمى التي تحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة على معرفة كاملة بكل النواحي المالية والإدارية والمحاسبية؛

ب- حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية؛

ج- الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية؛

د- حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يضر حملة الأسهم؛

هـ- عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم يحتاجون إلى وجود التقارير وقوائم مالية تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.

ويرى الأستاذ صديقي مسعود (**صديقي**، 2004/2003، **صفحة** 297) وانطلاقا من تجارب الدول التي اعتمدت لجان المراجعة في معالجة فجوة التوقعات من خلال العمل على تسيير العلاقة بين المراجع والإدارة، ضرورة إنشاء لجان للمراجعة على شاكلة الدول المنشئة لها لأجل معالجة الواقع الجزائري والتقليل من الآثار السلبية المختلفة التي تنجم عن غيابها، حيث يؤكد وانطلاقا من دراسته على:

- إنشاء لجان للمراجعة، وهو ما أكدته التجارب الدولية؛

- عدد أعضائها يتراوح ما بين أربعة وخمسة أعضاء وهو ما يتوافق وفحوى التجارب الدولية.

كما يضيف الأستاذ صديقي مسعود أن تحديد عدد أعضاء هذه اللجان يعتمد على العناصر الآتية:

* طبيعة وحجم نشاط المؤسسة؛ * رقم أعمال المؤسسة؛ * التوزيع الجغرافي للمؤسسة.

2. 2. أهمية لجان المراجعة

تعتبر لجان المراجعة من اللجان المهمة وهذا للدور الذي تؤديه في الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي، الأمر الذي يزيد من جودة ونزاهة القوائم المالية، والذي ينعكس إيجابا على كفاءة مجلس الإدارة في تدعيم مركز المؤسسة، من خلال زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): **أهمية تكوين لجان المراجعة**

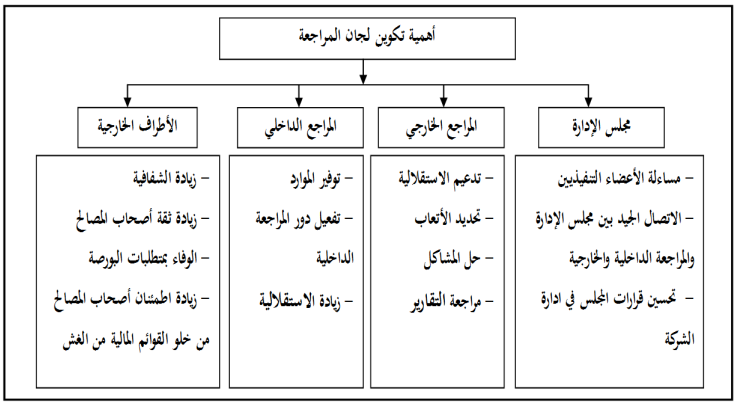

المصدر: حسين أحمد دحدوح، دور المراجعة في تحسين نظم الرقابة الداخلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، العدد1، 2008، ص: 258.

ويمكن توضيح أهم الوظائف المنوطة بلجان المراجعة وتتمثل في: (سردوك و نصير، 2017)

– مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.

– التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي.

– مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها.

– المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق.

– المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقوية فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.

– الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

– القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.

3. المحتوى المعلوماتي في ظل الحوكمة

إن التطور الذي طرأ على شكل المؤسسة وتعدد أصنافها وكبر حجمها خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي أملى على بعضها فصل الملكية على التسيير. مما أدى إلى ظهور نظرية الوكالة إذ اقتضى أن توكل إدارتها إلى مديرين محترفين وهذا ما نتج عنه مشكلة علاقات الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة.

3. 1. نظرية الوكالة: **يرجع مصدر نظرية الوكالة وما تثيره من تساؤلات لأعمال آدم سميث، حول عدم فعالية الشركات المساهمة التي يسيرها أعوان غير مالكين الأمر الذي يجعلهم لا يشعرون بالتحفيز في أداء مهامهم بالمستوى المرضي، وكذلك فقد بين كل من** Berleو Means **سنة** 1932 **في كتاب بعنوان** "The Moderne Corporation And Private Property" **مسألة العلاقة بين المالكين والمسيرين في الشركة المساهمة (بن الشيخ الحسين**، 2008)، **حيث أن الفصل بين الملكية والتسيير يؤدي إلى حالة تضارب في المصالح بين المساهمين والمسيرين.**

كما تطرق كل من Jensen و Meckling **سنة** 1976 **في مقال بعنوان:** "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure" **لعلاقات الوكالة حيث تم تعريفها على أنها "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص** (the principal(s))، **ويسمى الموكل، بتفويض شخص أخر وهو الوكيل** (the agent)، **لتنفيذ بعض الخدمات نيابة عنهم، وهذا يستلزم منح جانب من سلطة صنع القرار إلى الوكيل" (C. Jensen & H. Meckling, 1976)، كما تم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة.**

وتشرح وتعالج نظرية الوكالة المشاكل الناتجة من انفصال الملكية عن الإدارة إذ استخدمت لتفسير دوافع الإختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مراقب الحسابات, حيث هناك مشكلين أساسين للوكالة هما: (بن درويش، 2007)

أ- مشكلة التخلخل الخلقي: تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة ورقابة أداء الوكيل (رقابة اختياراته) وعندما تختلف تفضيلات كل من الأصيل والوكيل حول البدائل المتاحة للاختيار.

ب- مشكلة التخلخل العكسي (الإختيار العكسي): تنشأ عند عدم تماثل المعلومات لكل من الموكل والوكيل حيث للإدارة (الوكيل) معلومات أكثر من الملاك (الموكل), هذا ولو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع قراءتها وتفسيرها بنفس قدرة الوكيل.

ومن هنا يتعين على الموكل العمل على الحد من عدم تطابق المصالح، بتطبيق نظام تحفيزي من شأنه توفير وسائل المتابعة للتحكم في السلوكيات المضللة للوكيل، ومثل هذا المقصد يستدعي تحمل تكاليف معينة وتسمى بتكاليف الوكالة، وهي عبارة عن الأعباء النقدية وغير النقدية التي يتحملها الطرفين في اتجاه البحث عن تصميم نِظامَيْ الالتزام والرقابة (بن الشيخ الحسين، 2008، **صفحة** 18)، **حيث تغطي تكاليف الوكالة ما يلي:**

*** تكاليف المراقبة: التي يقوم بها المساهمون للتأكد من أن القادة لا يتصرفون من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين من خلال استخدام مكاتب الخبرة والمراجعة.**

*** تكاليف الالتزام: وهي التي يتحملها الوكيل وهي عبارة عن المصاريف التي ينفقها لضمان عدم القيام بتصرفات تؤثر على**

الموكل.

* تكاليف الفرصة البديلة: في حالة اختلاف المصالح مع المدير أو مجلس إدارة المؤسسة في الإستراتيجية المتبعة (إستراتيجية غير مربحة مثلا، سوء تخصيص الموارد).

ويلجأ المساهمين لتعديل سلوك المسير السلبي والحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة المؤسسات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة الداخلية بين المسيرين (الرئيس والمرؤوس) وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين، والممارسة الخارجية من طرف الأسواق، إذا فحوكمة الشركات جاءت كرد فعل استجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين ولفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية الشركة أيضا. (**دبلة و بن عيشي**، 2006)

3. 2. **حوكمة الشركات كمدخل لتعزيز الثقة في المحتوى المعلوماتي**: في سنة 1985 قامت خمس جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (the Committee of Sposoring Organization -COSO-) والمعروفة باسم لجنة تريدواي(treadway commission) , وبعد دراسة أجرتها لجنة تريدواي لتحديد العوامل المسببة التي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها, حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي (Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting) - تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية - (**A. Grundfest & Berueffy, 1989**)، وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية, وذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات. (**سليمان**، 2009، **صفحة** 16)

وفي المملكة المتحدة كان لبورصة لندن دور في تطوير حوكمة الشركات, حيث أصدرت لجنة كادبوري (cadbury committee) والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم (cadbury best practice) وهذا سنة 1992 من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية 1999 أصدر كل من"New York Stock exchange-NYSE-" و"National Association of securities dealers-NASD" تقريرهما المعروف باسم"blue ribbon report" والذي اهتم بفاعلية دور لجان المراجعة بالمؤسسات في الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999,كما أُنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات, وفي تركيا المعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002, وأصبح لحوكمة الشركات إهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح المالية لكبريات الشركات الأمريكية في نهاية سنة 2001 وهذا لعدم تكرار ما حدث وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ أتفق عليها في إطار الحوكمة للشركات والمنظمات والمؤسسات. (**جمعان**، 2009)

3. 3. إسهامات المحتوى المعلوماتي في تدعيم مبادئ الحوكمة: إن المحتوى المعلوماتي المفصح عنه من خلال النظام المحاسبي والذي يتوافق والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية يساهم بشكل فعال في تفعيل وإرساء مبادئ حوكمة الشركات وهذا من خلال خدمتها لكافة الأطراف المرتبطة والمهتمة بأمر الشركة عن طريق تحليل القوائم المالية باعتباره أداة لتفسيرها ويُمكِّن من معرفة العلاقة بين محتواها ومدلولية الأرقام الواردة فيها، فهو يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة الشركة وتقييم مركزها المالي والحكم على مدى فعالية وكفاءة النشاط، وكذلك مدى كفاءتها في الحصول على مردودية ملائمة للأموال المتاحة لديها، وهذا يساهم في ترشيد كافة القرارات الاقتصادية لكافة الأطراف، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (02): **دور المحتوى المعلوماتي في إرساء مبادئ حوكمة**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على النظام المحاسبي المالي(scf) ومبادئ الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

4. لجان المراجعة كمدخل لتحقيق جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة

تعد لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات (**سامي**، 2009، **صفحة** 26)، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية ومصداقية المعلومات المحاسبية باعتبارها المرآة العاكسة للواقع الفعلي للمؤسسة نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية

والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، ولتحقيق الهدف من إنشاء لجان المراجعة تقوم بممارسة بعض الأنشطة والإفصاح عنها.

أ- تدعيم استقلال المراجعين الخارجين: (**صديقي**، 2004/2003، **الصفحات** 170-179)

- المساهمة في انتقاء المراجعين الخارجين: يقتضي تعيين المراجع ضمان حقوق المساهمين باعتباره وكيلا عنهم لمزاولة الفحص والتحقيق والمصادقة على القوائم المالية، فتعيين المراجع الخارجي يرجع إلى:

* الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية للمراجع الخارجي ولفريق عمله، والأتعاب المتوقعة؛

* سمعة مكتب المراجعة الخارجي ومستوى تبني الأساليب الحديثة في الفحص من قبله؛

* برنامج رقابة الجودة في مكتب المراجعة ودرجة مماثلتها لمستويات الأداء؛

- الموافقة على الخدمات الاستشارية: تقوم لجنة المراجعة في حالة احتياج الإدارة للخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية بمناقشتها وتحديد أتعابها لتحقيق هدفها ولا يضر باستقلالية المراجع الخارجي.

- فحص جوانب الاختلاف بين المراجع الخارجي والإدارة: تعمد لجنة المراجعة إلى التقريب في وجهات النظر عند الاختلاف وتحديد درجة الاختلاف، دون المساس باستقلالية المراجع الخارجي من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول القضية محل الخلاف، كما تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع وإدارة المؤسسة بسبب تطبيق سياسات محاسبية تختلف عن السياسات التي طبقت في الفترات المالية السابقة.

ب- العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين

ثمة علاقة وثيقة بين المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة ومن خلالهما تتعزز حوكمة الشركات، كما تزداد فعالية لجنة المراجعة عندما تكون قادرة على توزيع الموظفين من مراجعي الحسابات الداخلية للحصول على معلومات مهمة حول المؤسسة (**Cohen & Krishnamoorthy, 2004, pp. 87-152**)، ويتوقف الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية ذات المصداقية والموثوقية على (**صديقي**، 2004/2003، **صفحة** 171) درجة التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية وعلى درجة الانسجام والتوافق مع لجنة المراجعة، فاهتمام هذه الأخيرة بالمراجعة الداخلية يوفر أداة رقابية للإدارة على نشاط المؤسسة وهذا بدوره يعطي صورة حقيقية لواقع المؤسسة، ولتحقيق ذلك ينبغي على لجنة المراجعة:

- فحص برنامج المراجعة الداخلية والموافقة عليه؛

- توجيه خطة المراجعة الداخلية بما يخدم الأهداف الكلية للمراجعة؛

- تفعيل التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي؛

- تدعيم استقلال المراجع الداخلي؛

- التأهيل البشري والتدعيم المادي لوظيفة المراجعة الداخلية.

جـ- فحص نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هو سمة من سمات المؤسسة، حيث تحدد وتنفيذ تحت مسؤوليتها، وهي تشمل مجموعة من الوسائل، والسلوكيات والإجراءات التي تتناسب مع خصوصيات كل مؤسسة، فتساهم في السيطرة على أنشطتها، وفعالية عملياتها والاستخدام الكفء للموارد، وتمكينها من أن تأخذ في الحسبان المخاطر، كما تهدف إلى الإمتثال للقوانين وحسن سير عمليات المؤسسة، وحماية أصولها وموثوقية المعلومات المالية (**Ifaci - Institut français de l'audit et du contrôle internes, 2006**)، حيث تتوقف فعالية وموثوقية تلك المعلومات على مدى تمثيلها لعناصر القوائم المالية بصورة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، لذا ينبغي التركيز على نظام الرقابة الداخلية وتطويره، من خلال التقييم الدوري له من قبل المراجعين واكتشاف مواطن الضعف والقوة فيه، وبالتالي فحص مواطن الضعف ليكتشف الإختلالات الناجمة عن المعالجة أو المرتكبة من قبل المستخدمين في المؤسسة، فيقرر عليها ليكون رأيه معبر للواقع الفعلي للمؤسسة، لهذا جاءت لجنة المراجعة للقيام بتقييم مدى قوة وصلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة لتتمكن من تأهيله والقضاء على هذه الإختلالات، ويؤدي إلى الصورة الصادقة للمعلومات المالية. (**صديقي**، 2004/2003، **صفحة** 171)

د- فحص التقارير المالية: (غالي، 2001، صفحة 101)

يجب على لجنة المراجعة أن تفحص القوائم المالية السنوية، والمعلومات الفترية بحيث تتضمن ما يلي:

- فحص السياسات والممارسات المحاسبية بهدف التأكد من مسايرتها لتطور المعايير المهنية؛

- تقييم التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية مثل المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة لدعاوى قضائية مرفوعة على المؤسسة؛

- التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط؛

- فحص جميع التسويات الهامة التي يقترحها المراجع الخارجي وتحديد أسبابها وأثرها على القوائم المالية؛

- فحص المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للإدارة ومجلس الإدارة عن عمليات المؤسسة، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية؛

- التأكد من مدى كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية.

من خلال ما سبق نجد أن ما تقوم به لجنة المراجعة من مهام، حيث تعمل على ضمان تقديم قوائم مالية بجودة عالية وذات مصداقية وموثوقية ومنع الاحتيال، حتى تعطي الصورة الصادقة والحقيقية للمؤسسة وبالتالي إرساء مبادئ الحوكمة.

5. الإطار التطبيقي للدراسة

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أي الحصول على بيانات ثم وصفها وتحليلها وقد تم اعتماد قائمة استبيان.

5. 1. عرض استبيان الدراسة

مجتمع الدراسة عبارة عن مجموعة من المؤسسات المتنوعة يمثلها موظفون لهم إطلاع بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة على مستوى مؤسساتهم (محاسب، مراجع داخلي)، وأيضا مهنيين (خبير محاسبي، محافظ حسابات) بالإضافة إلى أكاديميين (أساتذة متخصيين في المحاسبة والتدقيق من بعض الجامعات) وبالتالي مجتمع الدراسة مكون من ثلاث فئات (مؤسسات، مهنيين، أكاديميين).

لاختبار عينة الدراسة من هذا المجتمع تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية الذي يحقق أقل قدر من التباين بين مفردات كل فئة، كما يحقق تمثيل الطبقات بشكل تفصيلي داخل العينة عن طريق استخدام أسلوب التخصيص النسبي، وبالتالي الحصول على عينة تمثل مجتمع الدراسة.

وعليه تم توزيع 60 إستبانة على أفراد العينة عن طريق التوزيع والاستلام المباشر، وبعد عملية التوزيع تحصلنا على 46 إستبانة صالحة من أصل 55 إستبانة واردة، وبالتالي فإن حجم العينة 46 مفردة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(1): **نتائج توزيع الاستبانات**

البيان	الاستبانات الواردة	الاستبانات الواردة الصالحة	النسبة المئوية (%)
المؤسسات	17	13	28.26
المهنيين	19	16	34.78
الأكاديميين	19	17	36.96
المجموع	55	46	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss.v25).

5. 2. **مكونات الاستبيان**: يتكون الإستبيان من قسمين كما يلي:

القسم الأول- يشمل البيانات الشخصية لأفراد العينة، ويتكون من أربعة فقرات.

القسم الثاني- ويتناول فقرات الاستبيان ومقسمة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها؛

المحور الثاني: دور لجنة المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي؛

المحور الثالث: دور لجنة المراجعة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.

5. 3. **الأساليب الإحصائية المستخدمة**: تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss.v25):

- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية - اختبار الثبات والصدق لأسئلة الإستبيان المستخدمة - مقياس ليكارت الخماسي.

5. 4. اختبار الاستبيان

5. 4. 1 اختبار صدق الاستبيان

تم التحقق من مدى مصداقية أداة الدراسة من خلال عرضها على محكمين من ذوي الخبرة والمعرفة والكفاءة من الأساتذة في مجال البحث العلمي وهذا لإبداء ملاحظاتهم حول مدى قدرتها لقياس ما وضعت لأجله، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة.

5. 4. 2 اختبار ثبات الاستبيان

تم اختبار ثبات الاستبيان باستعمال طريقتين:

- استخدام أداة التجزئة النصفية حيث جزأنا أسئلة الاستبيان إلى جزأين، الجزء الأول يمثل الأسئلة الفردية والجزء الثاني يمثل الأسئلة الزوجية، والجدول الموالي يوضح:

الجدول(2): **درجة الثبات**

معامل سبيرمان	0.675
معامل التجزئة النصفية	0.672

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل معامل سبيرمان بلغ 0.675 وهو مقبول، كما نلاحظ بأن معامل الثبات مقبول ودال إحصائيا لأنه أكبر من 0.6 مما يجعل الاستبيان ثابت بدرجة جيدة مما يؤهله ليكون أداة قياس مناسبة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقه بثقة.

- استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) لقياس ثبات عبارات قائمة الإستبيان، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(3): **معامل الثبات** (Alpha cronbach)

البيان	عدد الفقرات	معامل (Alpha cronbach)
الاستبانة ككل	26	0.757

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر درجة من الثبات في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة.

5. 5. **تحليل خصائص عينة الدراسة**

5. 5. 1 **المهنة/الوظيفة**: نبين من خلال الجدول الموالي وظيفة أفراد العينة وهذا كما يلي:

الجدول(4): **نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المهنة**

المهنة/الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية (%)
خبير محاسبي	5	10.9
محافظ حسابات	11	23.9
محاسب	8	17.4
مراجع دخلي	5	10.9
أستاذ جامعي	17	37
المجموع	46	%100

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

يبين الجدول السابق أن 10.9% من مجتمع الدراسة تتمثل وظيفتهم في "خبير محاسبي"، وبالنسبة لمحافظي الحسابات المكلفين بمراجعة الحسابات فإنه تتمثل نسبتهم في 23.9% من مجتمع الدراسة، وأن 17.4% التسمية الوظيفيه لهم "محاسب"،أما المراجعين الداخليين يمثلون ما نسبته 10.9%، وبنسبة 37% وظيفتهم أستاذ جامعي.

5. 5. 2 **المؤهل العلمي**: نوضح من خلال الجدول الموالي المؤهل العلمي لأفراد العينة وهذا كما يلي:

الجدول(5): **نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
ليسانس	23	50
ماستر	12	26.01
ماجستير	7	15.2
دكتوراه	4	8.7
المجموع	46	%100

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

فيما يخص المؤهل العملي ومن خلال الشهادات الأكاديمية المتحصل عليها لأفراد عينة الدراسة فإن الأغلبية وبنسبة 50% من الحاصلين على شهادة الليسانس، تليها 26.01% حاصلين على شهادة الماستر، أما الحائزين على شهادة الماجستير نسبتهم 15.2% والدكتوراه بنسبة 8.7%، وبالتالي فإنه للمستجوبين مؤهلات مناسبة للإجابة على الإستبيان على أساس علمي.

5. 5. 3 **الخبرة المهنية**: أما فيما يخص متغير الخبرة المهنية قسمنا مجالات الخبرة إلى أربع فئات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(6): **نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية**

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	7	15.2
من 5 إلى 10 سنوات	11	23.9
من 11 إلى 15 سنة	16	34.8
أكثر من 15 سنة	12	26.1
المجموع	46	%100

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

بخصوص الخبرة المهنية فنجد هناك تفاوت في المستويات، حيث نجد ما نسبته 34.8% لا تقل خبرتهم عن 11 سنة والذين يملكون خبرات تفوق 15 سنة نسبتهم 26.1% وهذا ينعكس على قدرة أفراد العينة في استيعاب مشكلة الدراسة.

5. 6. **تحليل نتائج الدراسة**:

5. 6. 1 **تحليل فقرات المحور الأول**

فيما يلي الجدول رقم (2) الخاص بإجابات أفراد العينة حول دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها:

الجدول(7): **دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها**

فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1- عدد الأعضاء: يكون من 4 إلى 5 أعضاء.	4.260	0.743	11.503	0.000	2
2- تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين.	4.391	0.576	16.368	0.000	1
3- الإلمام بجوانب المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء.	4.065	0.904	7.989	0.000	5
4- وجود دليل (مطبوعة) للجنة المراجعة.	4.130	0.884	8.667	0.000	3
5- تحديد المهام والمسئوليات والواجبات بوضوح.	4.087	0.890	8.282	0.000	4
6- حرية الوصول للمعلومات لأعضاء اللجنة.	4.000	0.843	8.043	0.000	6
المتوسط المرجح	4.155	0.493	15.879	0.000	/

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss.v25).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات العينة حول المحور بلغ 4.155 أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يقع ضمن مجال موافق تماما والانحراف المعياري كان 0.493 ما يدل عن الانسجام والتوافق الكبيرين في إجابات مفردات العينة حول دور خصائص تكوين لجنة المراجعة في زيادة فعالية دورها ونشاطها، كما أن قيمة اختبار T تساوي 15.879 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 2.000 وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص تكوين لجنة المراجعة وزيادة فعالية دور ونشاط اللجنة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

5. 6. 2 تحليل فقرات المحور الثاني

فيما يلي الجدول رقم (3) الخاص بإجابات أفراد العينة حول دور لجنة المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي:

الجدول(8): دور لجنة المراجعة فى تحسن جودة المحتوى المعلوماتى

فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1- فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى كفائته.	4.217	1.009	8.182	0.000	11
2- التحقق من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة.	4.087	1.091	6.752	0.000	14
3- فحص مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والإجراءات والقوانين.	4.282	0.910	9.552	0.000	8
4- فحص نطاق وإجراءات وخطط المراجعة الداخلية.	4.260	0.953	8.973	0.000	9
5- مراجعة برنامج عمل المراجعة الداخلية.	4.217	0.964	8.564	0.000	12
6- دراسة تقارير المراجعة الداخلية.	4.282	0.981	8.866	0.000	7
7- تقييم كفاءة وفعالية واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية.	4.347	1.015	8.999	0.000	4
8- التأكد من التزام وظيفة المراجعة الداخلية بمعايير الممارسة الوظيفية.	3.934	1.340	4.731	0.000	15
9- التأكد من إعداد القوائم والتقارير المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح.	4.304	0.939	9.414	0.000	6
10- فحص القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.	4.239	1.057	7.944	0.000	10
11- دراسة تقارير المراجعة الداخلية.	4.347	0.947	9.644	0.000	5
12- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مع التركيز على التغيرات فيها.	4.173	0.607	13.105	0.000	13
13- فحص الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الدورية والسنوية ونشرات الطرح العام للأوراق المالية.	4.456	0.689	14.321	0.000	2
14- التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.	4.369	0.826	11.243	0.000	3
15- التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي.	4.456	0.808	12.219	0.000	1
المتوسط المرجح	4.265	0.400	21.446	0.000	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss.v25).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات العينة حول المحور بلغ 4.265 أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يقع ضمن مجال موافق تماما والانحراف المعياري كان 0.400 ما يدل عن الانسجام والتوافق الكبيرين في إجابات مفردات العينة حول دور لجنة المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي، كما أن قيمة اختبار T تساوي 21.446 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 2.000 وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة المراجعة وجودة المحتوى المعلوماتي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

5. 6. 3 تحليل فقرات المحور الثالث

فيما يلي الجدول رقم (4) الخاص بإجابات أفراد العينة حول دور لجنة المراجعة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات:

الجدول(9): دور لجنة المراجعة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات

فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1- حماية حقوق المساهمين.	4.326	0.731	12.288	0.000	1
2- تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين.	4.239	0.524	16.030	0.000	2
3- تدعيم حقوق أصحاب المصالح.	4.087	0.589	12.500	0.000	5
4- تحقيق الإفصاح والشفافية.	4.108	0.566	13.267	0.000	4
5- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في ظل مسؤوليات مجلس الإدارة.	4.217	0.696	11.856	0.000	3
المتوسط المرجح	4.195	0.385	21.049	0.000	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (spss.v25).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات العينة حول المحور بلغ 4.195 أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يقع ضمن مجال موافق تماما والانحراف المعياري كان 0.385 ما يدل عن الانسجام والتوافق الكبيرين في إجابات مفردات العينة حول دور لجنة المراجعة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، كما أن قيمة اختبار T تساوي 21.049 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 2.000 وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجنة المراجعة وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

6. خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي من خلال تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية تفي باحتياجات مستخدميها وبالتالي إرساء مبادئ الحوكمة وقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- تعتبر لجنة المراجعة حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي وبين مجلس الإدارة، وتبرز أهميتها من خلال المزايا المقدمة للأطراف المهتمة بأمر الشركة.

- من بين الخصائص التي تفعل دور لجنة المراجعة تمتعها بالإستقلالية، وكذا وضوح اللجنة وإلمامها بالمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية.

- تعمل لجان المراجعة على تجسيد مبادئ الحوكمة وهذا بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية مما يقلل من مخاطر التلاعبات التي قد ترتكب، وبالتالي المساهمة في تقديم صورة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.

- قيام لجان المراجعة بفحص وتدقيق عمل المراجع الخارجي بغية التأكد من صحة وخلو القوائم المالية من أي مخالفات وهذا قبل رفعها لمجلس الإدارة.

- دور لجنة المراجعة في التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، وكذا توجيه عمل المراجع الداخلي بما يخدم هدف المراجعة والعمل على استقلال المراجع الداخلي يعطي صورة حقيقية لواقع المؤسسة.

إنطلاقا من الدور الذي تقوم به لجان المراجعة فإن ذلك يساهم في إرساء مبادئ الحوكمة.

التوصيات

- التأكيد على ضرورة تكوين وتفعيل لجان المراجعة بالشركات الجزائرية وتوفير الدعم لكافة لها من قبل مجالس إدارة هذه الشركات.

- إيجاد إطار قانوني إلزامي بوجود لجان المراجعة.

- إيجاد دليل لعمل لجان المراجعة يوضح:

* مهام ومسئوليات أعضاء اللجنة.
* تحديد فترة تجديد اللجنة.
* شروط تعيين أعضاء اللجنة.
* آليات عمل اللجنة.

- ضرورة ربط الدراسات الأكاديمية بالممارسات في الواقع العملي للجان المراجعة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

المراجع

1- A. Grundfest, J., & Berueffy, M. (1989). the treadway commission report: tow years later .prepared for the sixteenth Annual securities regulation institute the university of california. . san diego: university of california.

2- C. Jensen, M., & H. Meckling, W. (1976, October). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial Economics (No. 4, pp. 305360-), p. 5.

3- Cohen, J., & Krishnamoorthy, G. ((2004, pp. 87152-)). THE CORPORATE GOVERNANCE MOSAIC AND FINANCIAL REPORTING QUALITY. Journal of Accounting Literature , p. 33.

4- Ifaci - Institut français de l'audit et du contrôle internes. (2006). Le dispositif de Contrôle Interne : Cadre de reference. Institut de l'audit internes.

5- إسحاق نسمان إبراهيم. (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة -دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل. 47. غزة - فلسطين: الجامعة الإسلامية.

6- برودي مفروم، و عبد اللطيف مصيطفى. (المجلد 9 العدد 2 (2016)). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة: دراسة تجريبية على الشركات المشكلة لمؤشر كاك 40 من 2010 إلى 2014. مجلة الواحات للبحوث والدراسات (1)، صفحة 699.

7- بن الشيخ الحسين، ع. ا. (2008). تحليل المنظمات. قسنطينة، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.

-8 بن درويش، ع. ب. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. إتحاد المصارف العربية.

-9 جورج دانيال غالي. (2001). تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة. الدار الجامعية.

10-رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26العدد2 ، صفحة 100.

11- فاتح دبلة، و بشير بن عيشي. (2006). حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق. (صفحة 3). منتدى التمويل الإسلامي https://islamfin.yoo7.com/t2069-topic.

12- فاتح سردوك، و أحمد نصير. (ديسمبر، 2017). إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة - دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر. معارف مجلة علمية دولية محكمة ، صفحة 185.

13- مجدي محمد سامي. (يوليو، 2009). دور لجان المراجعة فئ حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم، المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية - العدد:2، الجلد:46 ، صفحة ص:19.

14- محمد مصطفى سليمان. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة (المجلد الطبعة الثانية). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية .

15- مسعود صديقي. (2004/2003). نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط الإقتصادي. 164. جامعة الجزائر.

16- نجاة جمعان. (2009). حوكمة الشركات: متطلباتها، مبادئها، ونطاق تطبيقها. كونسبت للإستشارات الإستثمارية.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف رياض زلاسي، عاشور حيدوشي، (2021)، لجان المراجعة كآلية لتحسين جودة المحتوى المعلوماتي وإرساء دعائم الحوكمة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 91-100